الفقراء والموظفون يدفعون ثمن عدم الاستقرار النقدي ..والتجار الرابحون دوما

■ ،،الثورة /عبدالله الخولاني

أكد الخبير المالي السلامي صالح السلامي أن الوضع النقدي في اليمن يتسم بتبعيته للمالية العامة وسياساتها وأدواتها ، باعتبارها ما تزال تتأثر كثيرا بالسياسات المالية وتقلل من استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسات النقدية مما يعيق تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وزيادة حرمان الاقتصاد من الموارد المتراكمة المختلفة ، وليس فقط من الادخار المحلي بل أن معظم النشاط المالي اليمني يوظف في تمويل عجز الموازنة العامة ،

وقال أن قرار البنك المركزي اليمني برفع سعر الفائدة الدائن إلى (٢٠٪) نتج عنه مجموعة من الآثار، من أهمها ارتفاع أسعار الفائدة المدينة إلى (٢٥-٣٠٪)، وسحب السيولة النقدية من البنوك التجارية والمؤسسات العامة وصناديق التقاعد إلى البنك المركزي، وانخفاض حجم الاستثمارات في القطاع الحقيقي (القطاع السلعي)، واضطراب قيمة العملة الوطنية وعدم استقرارها.

دور

مشيرا في دراسته الموسومة بالسياسة النقدية والقطاع المصرفي وتنفرد "الثورة" بنشرها إلى أن تدخلات السياسة النقدية من خلال استخدام سعر الفائدة ومنذ مطلع العام ٢٠٠٩م وحتى أواخر العام ٢٠١١م لم تؤد دورها بشكل فاعل في تحقيق الاستقرار النقدي ،كما أنها لم تستطع منع تأثير العوامل الأخرى في الوصول بسعر الصرف إلى مستويات قياسية؛ إذ بلغ المعدل السنوي لمتوسط سعر الصرف في أواخر العام ٢٠١٠م ما يقارب ٢٢٠ ريالا لكل دولار أمريكي.

خسارة

موضحا أن الريال فقد ما يزيد عن ١١٪ من قيمته خلال الفترة ٢٠٠٦م-٢٠١٠م ،وأن ارتفاع مستوى سعر الصرف كان بنسب متناقصة خلال الفترة ٢٠٠٦م-٢٠٠٨م فيما كان الارتفاع بنسب متزايدة خلال الفترة ٢٠٠٩م-٢٠١٠م.

ويحسب السلامي فأن السياسة النقدية ممثلة في التدخل المباشر لاسيما في ظل الظروف غير الطبيعية التي مرت بها اليمن لم تتمكن من تحقيق هدف الاستقرار النقدي واستقرار العملة ،بل إن هذه السياسة تجاوزت ذلك إلى الإسهام في تقوية العوامل الأخرى الخارجية للبنك المركزي ،

ويرى الخبير السلامي إن سياسة إصدار أذون الخزانة التي بدأ إصدارها فعليا منذ شهر مارس ١٩٩٦م كانت سياسة مؤقتة ، إلا أن الإصدارات استمرت بنسب نمو متزايدة بدون حد معين يحكم البنك المركزي ووزارة المالية لهذه الإصدارات. وبدءا من فبراير ٢٠٠٩م قام البنك المركزي بإصدار السندات الحكومية إلى جانب أذون الخزانة بالنسبة للمؤسسات العامة الحكومية التي تمتلك موارد مالية سائلة ضخمة وغير مستثمرة، حيث بلغ حجم إصدارات السندات الحكومية لفترة ثلاث سنوات في ديسمبر ٢٠١١م مبلغ ٨,٨ مليار ريال ليصبح الرصيد القائم لسندات الحكومة حتى ديسمبر٢٠١١م مبلغ (٤٥٨,٩) مليار ريال.

عائق للاستثمار

وطبقا للدراسة ، فإن ارتفاع معدل الفائدة إلى الحد الذي أصبحت فيه كلفة الإقراض معيقة للاستثمار يعني ضعف قدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه ، حيث يصل المتوسط لعائد أذون الخزانة إلى ٢٢,٧٠٪ ، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة على أذون الخزانة شكل عامل جذب كبير للمستثمرين بما فيهم البنوك والمؤسسات، الأمر الذي أدى إلى مزاحمة الاستثمار المالي للاستثمار العيني (الإنتاجي)، وحرمان القطاع الخاص من الموارد المالية ، وهو ما أثر سلباً على حجم الاستثمارات الحقيقية في الاقتصاد، بالإضافة إلى أن ارتفاع تكاليف إصدار أذون الخزانة أسهم في الحد من قدرة الدولة على دعم الاستثمار العام لاسيما وأن معظم مبالغ تلك الإصدارات تم توجيهها لتغطية الإنفاق الجاري. وهذا يبين أن أذون الخزانة قد استنفدت أغراضها وفشلت على الأقل منذ العام ١٩٩٨م في تحقيق الأهداف التي قررها القانون، حيث أن هدف سحب فائض السيولة النقدية، وتوجيهها لأغراض المنفعة الاقتصادية العامة ، قد انتقض هو الآخر ، لان السيولة التي سحبت هي السيولة المتوفرة لدى البنوك، وليست السيولة التي هي خارج البنوك وهذا يلاحظ من عملية بيع أذون الخزانة العامة التي تكاد تكون على جهة واحدة وهي البنوك حيث تشير بيانات البنك المركزي لعام ٢٠١١ إلى البنوك تشترك بنسبة ٨٥٪ من إجمالي إصدارات أذون الخزانة ، وكأن مهمة البنوك التجارية هي جلب الودائع، وتوظيفها في البنك المركزي ، ومعنى ذلك انه ليس لدي البنك المركزي أي وظيفة تنموية سوى تمويل عجز الموازنة العامة.

ابتكار

وطالب السلامي بضرورة ابتكار وطرح أدوات مالية بديلة يمكن أن تحقق الأهداف السابقة التي قررها القانون، ولعل من أهم تلك الأدوات ما يُعرف اليوم بالصكوك الإسلامية والتي تم تطبيقها في كثير من بلدان العالم بما فيها غير الإسلامية.

وشدد على أهمية العمل على نقل مهام وأعباء تنفيذ الموازنة العامة للدولة إلى وزارة المالية خلال السنوات القادمة وما يترتب على ذلك من التخلي عن فروع البنك المركزي في المحافظات والأطراف بما في ذلك الموظفين العاملين في الفروع والمركز الرئيسي والذين يعملون في مجال تنفيذ الموازنة سيتيح للبنك المركزي ممارسة مهامه ووظائفه المنصوص عليها في القانون بكفاءة عالية وبعدد محدود من الموظفين ذوي مستويات عالية من التأهيل والكفاءة بهدف إدارة السياسة النقدية والرقابة الفاعلة على البنوك .

معيشة الأفراد

وكشفت الدراسة عن آثار اجتماعية ترتبت على عدم الاستقرار النقدي تمثلت في تأثر الشرائح الاجتماعية ذوي الدخول الثابتة من موظفي الحكومة والمتقاعدين وتدهور دخولهم بسبب الأقراط النقدي في حين يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة مثل التجار فتزيد دخولهم عادة مع ازدياد معدلات التضخم وتعرض صغار المدخرين إلى خسائر كبيرة بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لمدخراتهم، كما كان الأثر اشد لشرائح واسعة من المجتمعات الفقيرة والمتخلفة هم من ذوي الدخول المحدودة الذين يعانون ويواجهون أعباء الحياة اليومية ويتعرضون لضغوط نفسية تجعلهم في وضع اجتماعي يجبرهم على البحث عن وسائل تساعدهم على رفع مستوى دخولهم لتوفير احتياجاتهم واحتياجات من يعولونهم من خلال العمل في أكثر من مهنة أو توجه البعض إلى الانحراف سلوكياً نحو الفساد فيسعى إلى الكسب غير المشروع كقبول الرشوة والغش والتحايل والسرقة ، فضلا عن تسرب عدد من أطفال الأسر الفقيرة من مدارسهم ويمتهنون بعض الأعمال القاسية عليهم أو يمارسون التسول لكسب بعض المال لسد حاجاتهم المعيشية اليومية .

واضافت أنه على الرغم من أن السياسة النقدية خلال هذه السنوات ، وباستخدام الأدوات غير المباشرة، قد نجحت نسبياً في تحقيق هدف استقرار الأسعار . إلا أن جانبا من ذلك النجاح يعزى إلى التطورات الدولية المواتية خلال هذه الفترة والتي من أهمها تأثير الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط العالمية وتأثيرها في معدلات نمو السيولة المحلية لأسباب ترجع إلى تغيرات سعر الصرف وأثره على تقييم بعض عناصر ومكونات السيولة المحلية، إلا أن هذه التعديلات لم تنعكس بسرعة على معدلات التضخم وهذا يثير الشك في مقدرة السلطة النقدية (البنك المركزي) وفي فاعلية السياسة النقدية بالتأثير على معدل التضخم، خاصة أنه في حالة الصدمات الخارجية مثل ارتفاع أسعار الطاقة كما حدث في العام ٢٠١٠م، فأن الأسعار ترتفع.

توازن

ويلفت الخبير السلامي أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق التوازن بين العرض النقدي والطلب عليه، بينما تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية، ويفسر ارتفاع نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩,٤٪ إلى٣٦٪ خلال ٢٠٠٦-٢٠١٠ أزمة السيولة والركود الاقتصادي وارتفاع المستوى العام للأسعار وتدني مستوى استخدام الموارد ، كما أن وجود جزء كبير من الكتلة النقدية خارج المصارف يؤدي إلى إضعاف تأثير السياسة النقدية على الاستخدام الأمثل للموارد، حيث نجد أن ٤٣,٨٪ من هذه الكتلة خارج الجهاز المصرفي، بينما نجدها في دول أخرى اقل بكثير مثل مصر ٢٠٪ ولبنان ٥,٨٪ .

كما تقدر بعض الدراسات حجم الأموال المعطلة في المصارف التجارية والإسلامية عن الاستغلال بمبلغ ١٠٣٧,٣ مليار ريال في عام ٢٠٠٨ م كافية لخلق ٥١٩ ألف فرصة عمل.

انخفاض الدين الخارجي على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس إلى ٥٦٨ مليون دولار

■ ،،خاص / الثورة

سجل الدين الخارجي القائم على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس في مايو ٢٠١٢م انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٠,٣٪ مقارنة بشهر ابريل ٢٠١٢م . وقال البنك المركزي اليمني أن الدين القائم انخفض إلى ٥٨٦ مليون دولار في مايو٢٠١٢م مقابل ٥٧٠ مليون دولار في ابريل ٢٠١٢م وبتراجع طفيف يبلغ٢ مليون دولار . وشهد الدين القائم على بلادنا استقراراً للصندوق السعودي عند ٣٦٢,٥ مليون دولار ولبولندا ٧,٥ مليون دولار . كما شهد الدين القائم تراجعاً طفيفاً لكل من كوريا إلى ٢٧,٣ مليون دولار ، والصندوق العراقي ١١,٣ مليون دولار وللصندوق الكويتي إلى ١٥٩ مليون دولار. وكان الدين الخارجي القائم على بلادنا للدول غير الأعضاء في نادي باريس قد بلغ في عام ٢٠١٠م نحو ٨٥٤,٨ مليون دولار مقابل ٩٣٤,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م .

الجهاز المركزي للإحصاء يصدر صحيفة إحصائية متخصصة

■ ،،الثورة /احمد الطيار

أصدر الدكتور حسن ثابت فرحان – رئيس الجهاز المركزي للإحصاء – نائب رئيس اللجنة العليا للتعداد – مدير التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٤م قرارا بشأن إصدار صحيفة إحصائية متخصصة تسمى ((الإحصاء)) تصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء شهرية باللغتين العربية والانجليزية .

وتهدف الصحيفة الإحصائية إلى تنمية الوعي الإحصائي في المجتمع اليمني ,وتهتم بالمسائل المتعلقة بالجوانب الإحصائية محلياً وعربياً ودولياً ,ونشر البحوث المتخصصة والأخبار والمقالات ذات العلاقة بالتنمية الإحصائية.

ومن أهداف الصحيفة رصد الفعاليات والنتائج الإحصائية للمشاريع التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء ,وتوفير مرجعية إحصائية للباحثين والدارسين ,وإعطاء المنظمات والهيئات العربية والدولية صورة حقيقية عن النشاط الإحصائي ,والتخطيط والتنمية في اليمن , وتغطية فعاليات وأعمال التعداد العام للسكان والمنشآت لعام ٢٠١٤م بصورة عامة .

وسيرأس تحرير الصحيفة حسن ناجي الصغير فيما عماد البريهي مديراً للتحرير و نيأز الأغبري سكرتيراً للتحرير

مؤسسة التواصل تقدم ١٠٠٠ فرصة تدريبية لخريجي الثانوية العامة

■ الثورة / قاسم الشاوش

أكدت مؤسسة التواصل للتنمية الإنسانية أنها سوف تقدم ١٠٠٠ فرصة تدريبية لخريجي الثانوية العامة ممن حصلوا على معدلات لا تقل عن ٧٠٪ ذلك بالتعاون والشراكة مع موسسة العون للتنمية وشركة (MTN) يمن ..

وقال مدير البرنامج شاكر قصيلة لـ(الثورة) إن البرنامج التدريبي الذي يأتي ضمن برنامج الشباب (أمل) يهدف إلى استيعاب مخرجات التعليم الثانوي الذين لم يستطيعوا الالتحاق بالجامعات و إكساب الشباب مهارات تؤهلهم لسوق العمل ومحاربة البطالة في صفوف الشباب والفتيات ..مشيرا إلى أن البرنامج الذي سيقام في ست محافظات (صنعاء، تعز، عدن، الحديدة، حضرموت، لحج) يشمل العديد من الدبلومات في المجال المهني والفني، المجال التقني، اللغات، التنمية البشرية.

موكداً أن هذا المشروع الخاص يستهدف شريحة مهمة وركيزة أساسية في المجتمع هم الشباب، وسيتم تأهيلهم في العديد من التخصصات التي تمثل احتياجاً في سوق العمل.

داعيا كافة منظمات المجتمع المدني إلى القيام بدورها الأساسي والمساهمة الفاعلة في الدفع بعجلة التنمية في بلادنا..

أين قضايا الاقتصاد في بحر السياسة الثائر؟!

د. يحيى بن يحيى المتوكل

❑ لا شك أن فشل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن خلال العقود الأخيرة يعود إلى أكثر من عامل وسبب، لعل أبرزها أهداف الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي بدأ إعدادها منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي ومستوى تنفيذها، ومحدودية الموارد والتمويل اللازم لها، وضعف القدرات والكوادر البشرية المعنية بتنفيذ مشاريعها ومراقبة ذلك التنفيذ، وغيرها من المعيقات.

غير أن بعض الآراء التي يُعتد بها تؤكد أن الاستخفاف باللمف الاقتصادي والتساهل في تنفيذه والذي كان سمة المرحلة السابقة يعتبر عاملاً رئيسياً أدى إلى استمرار طغيان القرار السياسي على الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي لم تتبلور جدية واهتمام كاف في تناول القضايا الاقتصادية وفي متابعة الأداء الاقتصادي، وإن كان يظهر بين حين وآخر تفاعل أو ردود أفعال رسمية تحاول أن تعكس اهتماماً لحظياً وغير حقيقي بما يحدث على الساحة الاقتصادية كتغيرات سعر الصرف على سبيل المثال. لذلك، كانت المحصلة أننا وبعد عقود من الزمن ما زلنا أمام اقتصاد وطني هش يعتمد على موارد ريعية غير مضمونة ويفتقد لأنشطة إنتاجية حقيقية، مما جعله عرضة للتقلبات والأزمات الداخلية والخارجية، إذ لا تمر علينا خمس سنوات متصلة دون أن يهتز الاقتصاد الوطني لسبب أو آخر.

لقد أضحت السياسة في الدول الناضجة – على خلاف الدول المتخلفة – واعية تمام الوعي بأن صلاح الأوضاع الاقتصادية واستقرار معيشة المواطن هي الوسيلة الأقرب للاستقرار السياسي والوصول إلى الحكم بطرق مشروعة وسلمية، وأن تلبية المتطلبات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب هي الفرس والميدان الذي تتسابق فيه الأحزاب السياسية لضمان أغلبية برلمانية وتشكيل الحكومة. ولقد سعدت جداً عندما سمعت كلمة الأخ رئيس الجمهورية عبدربه هادي منصور في تهنئته للشعب اليمني بقدوم الشهر الكريم، حين استشعر أهمية القرار الاقتصادي واعتبر أن القرار السياسي يجب أن يأتي ملبياً له وليس العكس. لذلك، وإن أصبح الأخ الرئيس يردد فحوى هذه المقولة، حيث اعتبر أن جل مشاكل البلاد والتحديات هي اقتصادية بالدرجة الأولى، فإننا نحتاج إلى ترجمة تلك الآراء والأقوال إلى أفعال على أرض الواقع، وعدم الاكتفاء بدعم مؤتمر المانحين، فلنا تجارب سابقة في هذا الجانب. إننا بحاجة إلى هيكلة الاقتصاد الوطني باتجاه القطاعات الواعدة، والتي تحتاج بادئ ذي بدء إلى جهود الدولة وتوفير عوامل إنطلاقها من بنى تحتية وبيئة مواتية تشمل تسهيلات وأنظمة محفزة يستغرق توفيرها عدد من السنين، إلا أنه لا بد أن نبدأ فوراً ودون تأخير والذي لا يبدو أن الحكومة الحالية – شأنها شأن من سبقها – تستشعر الأهمية القصوى لذلك. بل أسوأ من ذلك، توحي لنا هذه الحكومة أنها تحتاج ان تبدأ من الصفر متغاضية عن الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي أعدت في السابق، ولتبدأ في إعداد رؤى واستراتيجيات لن تختلف كثيراً عما هو موجود حالياً. صحيح أن هناك حاجة ماسة لمراجعة وتقييم كافة الاستراتيجيات والسياسات في ضوء التطورات والأحداث المحلية والإقليمية والدولية التي مرت على البلاد وخاصة في السنين الخمس الأخيرة، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يبرر الركون الكلي لخبرات دولية، فتجاربنا السابقة أثبتت أن الخبرات الدولية وإن كانت مطلوبة في بعض الحالات إلا أنها ليست العامل الحاسم لنجاح جهود التنمية التي تتطلب أولاً وأخيراً توظيفاً مناسباً للخبرات الوطنية باعتبارها المساهم الأساس في إعداد الخطط والبرامج ومتابعة تنفيذها.

إن الاعتقاد بأن خبيراً ما أو شخصية كبيرة بحجم مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي الأسبق يمكن أن تعالج مشاكلنا هو اعتقادٌ خاطئ، فهو وبخبرته الطويلة التي نجح في تحقيق نقلة نوعية للاقتصاد الماليزي إلا أنها بنت زمانها ومكانها وتختلف كلية عن يمننا اليوم، وهذه مسألة في غاية الأهمية. يمكن للسيد مهاتير وفريق عمله أن يقدم النصح والاستشارة، لكنه لا يستطيع أن يُعد أطر السياسات والبرامج نيابة عن الجهات اليمنية المختصة، وإن قام بإعدادها فهو خطأ فادح، طالما تجنبت المنظمات الدولية التي ننتقد تدخلها الوقوع فيه.

إن المسألة الأهم – مرة أخرى – أن تكون القرارات الاقتصادية مرتكزة على جدواها وليس على نطاقها وأثرها السياسي، والذي يجب أن يتحول إلى أساس وتوجه عام لكافة الأحزاب السياسية وجميع العاملين في أجهزة الدولة بدءاً بالقيادات السياسية وانتهاء بأصغر موظف. وإذا تحقق ذلك، فلن يجرؤ كبيراً أو صغيراً أن يتخذ قرارات شعبوية بجرة قلم أو انتهاز موقف سياسي مثل توظيف ٦٠ ألف خريج وإضافتهم إلى جهاز إداري متخم أصلاً ويعاني من تسيب وتغيب أكثر من نصف منتسبيه، مما يضيف أعباءً واختلالات هيكلية في الموازنة ومزيداً من إضعاف أداء الجهاز الإداري للدولة، فمن يتحمل مسئولية ذلك؟ ولا يمكن كذلك اتخاذ قرارات تعارض المصلحة العامة مثل تصدير الغاز المسال إلى الخارج في حين أن بلادنا في أمس الحاجة إليه للتوسع في توليد الطاقة الكهربائية الرخيصة بدلاً من استمرار تحمل فواتير الديزل المثقلة، أو سداد تكاليف مضاعفة للطاقة الكهربائية المستأجرة التي كان يمكن لتلك المبالغ إنشاء محطات طاقة تولّد أضعافاً مضاعفة من الطاقة. وأخيراً، لايمكن بقرار اقتصادي مدروس أن يستمر تخصيص حوالي ثلث الموازنة العامة لدعم المشتقات النفطية التي يستفيد منها الفقراء بحوالي ٢٠٪ مقابل استفادة الميسورين والأثرياء بـ٨٠٪، فأين الاقتصاد من هذه السياسات والقرارات؟ وهل آن الأوان حقاً أن تكون القرارات المتعلقة بمواردنا ومعيشتنا اقتصادية وليس سياسية أو نفعية؟ هذا ما نحتاج أن نؤكد عليه ونضمن الاتفاق عليه في الحوار الوطني القادم وكذلك النص عليه في دستورنا الجديد الذي يجب أن يتجاوز فلسفة اقتصاد السوق الحر إلى اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يوازن ويحافظ على المبادرات الفردية لاقتصاد السوق من ناحية ويؤكد على المسئوليات والتكافل الاجتماعي للفاعلين في الاقتصاد من ناحية أخرى ضماناً للعدالة الاجتماعية، وهو حديثنا في مقالة قادمة بمشيئة الله.

اكساب أكثر من ١١٧ امرأة مهارات حرفية للدخول في سوق العمل

■ ،،اختتمت في مركز تاج الوقار بصنعاء الدورة التدريبية الخاصة بالخياطة والتي استمرت لمدة ثلاثة أشهر بتمويل من الجي أي زد وبالتعاون مع مؤسسة مور للمتطوعين حيث تم تدريب ١١٧امرأة على فن الخياطة وبعض المهارات الحرفية بهدف تمكين المرأة اقتصادياً وإكسابها بعض المهارات التي تستطيع من خلالها الاعتماد على ذاتها في العيش.

وأوضح رئيسه قيس الارياني أن الهدف من الدورة هو تأهيل المستهدفات اقتصاديا وإكسابهن مهارات تتوافق مع احتياجات سوق العمل أو من خلال فتح مشاريع خاصة بهن.

مشيرا إلى أن تأهيل المرأة اقتصاديا سيكون له مردود ايجابي على المجتمع من خلال إخراج كثير من الأسر من دائرة البطالة والفقر إلى قائمة الأسر المنتجة.

وفي نفس الصدد أكد الارياني أن المؤسسة قامت بتنفيذ أربع دورات تدريبية هدفت إلى تعزيز القدرات الاقتصادية لفئة قلما تحظى باهتمام العاملين في مجال التنمية وهن النساء المعنفات، وهي فئة من الطبقة الأقل حظاً. من خلال تدريب ١٠٠ امرأة في مجالات مختلفة شملت الخياطة، الأشغال اليدوية، التدبير المنزلي، ومهارات إدارة الأعمال .

مبينا أن هذه المهارات توفر لتلك النساء فرصة للدخول في سوق العمل وتوفير مصدر للدخل لأنفسهن وأسرهن، حيث أظهرت نتائج تقييم الدورات أن عدداً من المشاركات تمكن من اكتساب مهارات كافية للبدء الفعلي في الإنتاج، بينما تحتاج الأخريات لمزيد من التدريب خاصة في مجال إدارة الأعمال.

مضيفا أن المؤسسة ستسعى خلال الفترة القادمة لمتابعة تلك المتدربات وتوفير دورات إضافية وتمويل سيزيد من فرص إقامتهن لمشاريع خاصة بهن. مشددا على ضرورة الاهتمام بالمرأة اقتصاديا لما لها من دور في التنمية.